

مذكرة احتجاج الفلسطينيين المنفيين إلى هيئة مؤتمر السلم العام

وزارة الخارجية البريطانية على الصهيونية والحالة في فلسطين*

1918/12/12

يعرض الفلسطينيون الموقعون أدناه من مسيحيين ومسلمين بالنيابة عن جميع المنفيين من أهالي فلسطين – الذين أخرجنا الأتراك الظالمون من ديارنا لا شيء سوى حبنا لها ولرقيها، وبعد أن تحررنا من ظلمهم بانتصار الحلفاء ووصلنا الشام، علمنا ما يذيعه الصهيونيون من جعل فلسطين وطناً قومياً لهم، فأكبرنا الخطب واستفظعنا، لكن تصريح الرئيس الأميركي ولسن في حفظ حقوق الشعوب الضعيفة وموافقة الحلفاء على ذلك جعل لنا الثقة العظمى بعدلهم متى اقتنعوا بثبات حججنا التي يؤيد حقونا في البلاد، وإليك هي:

1 – إن مبدأ الحق والعدل لا يجيز لهم قهر أمة من الأمم بإكثار عدد أمة أجنبية عنها في بلادها حتى تذيبها فيها وإن ذلك أثر من آثار القرون المظلمة لا يتفق مع روح عصر النور والعدالة. فاليهود إذا هاجروا إلى فلسطين بعددهم الكثير فستنهم حقوق سكان الوطن الأصليين المقدسة في نظر العدالة ونظر دول الحلفاء العادلة التي لم تفز بالنصر إلا لاتباعها الحق والعدل وهي أرفع من أن تشوه أعمالها المجيدة بهذا الإجحاف.

2 – إن العدل الذي خول الولايات المتحدة سن قانون منع مهاجرة الصينيين إلى بلادها، والعدل الذي خول استراليا منع الآسيويين، والذي خول مصر العربية منع استخدام السوري العربي في بلادها – ألا يجيز للفلسطينيين العرب سن قانون تمنع به مهاجرة أي عنصر يخشى جانبه ليحفظوا حياتهم من الزوال؟

*المصدر: وثائق القضية الفلسطينية، الجزء الأول من 637 إلى 1935م، إعداد ناهض زقوت، (غزة: منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2003)، ص 159 – 161.

3 – البلاد بلادنا قديماً وحديثاً، أقمنا فيها أكثر مما أقاموا وعمرناها أكثر مما عمروها

وأن علاقتنا التاريخية والدينية نحن المسلمين والمسيحيين أكثر من اليهود جداً، فادعائهم الحقوق التاريخية القديمة في البلاد لا يكسبهم حق الاستقلال فيها كما وأنه لا يكسبنا نحن العرب هذا الادعاء حق العودة إلى الأندلس، وطننا القديم الذي خلقنا فيه مجداً عظيماً بثمانية قرون كان الرقي الأوروبي في العصر الحاضر من نتائجه لأن ذلك طوت أمره العصور.

4 – إن اليهود في فلسطين لا يتجاوز عددهم، على أعظم تقدير، ثمن عدد العرب الأهليين

وليس لهم في الأراضي أكثر من ثلاثة في المائة، أفيجيز العدل هضم حقوق الأكثرية المطلقة، أما إخواننا اليهود سكان الموطن الأصليين فهم إخواننا في السراء والضراء لهم ما لنا وعليهم ما علينا نعيش وإياهم في أرغد عيش نتمتع كلنا بالحرية الشخصية.

5 – إن الأتراك قد أرهقونا عدة قرون وقتلوا منا ونفوا وحاولوا بيننا وبين كل رقي علمي

أو اقتصادي ولو أتيج لنا الوقت الكافي لعمرنا أوطاننا وجعلناها من أرقى البلاد، وإننا نطلب إمهالنا مدة نسترجع فيها قوانا وحينئذ لا نخشى مزاحمة أي عنصر.

أما الآن إذا داهمنا الصهيونيون فإننا نخشى أن تضيع حقوقنا فنضطر للدفاع عن حقوقنا

العربية التي لم يستطع الترك أن يمحوها بحكمهم أربعة قرون فيحدث في البلاد من الاضطراب والشغب ما يفقدنا وإياهم الراحة ويعوق البلاد عن الرقي.

فنحن المبعدين العائدين الآن، نرى أن لا وطن لنا وإننا سنعود من منفانا غرباء في

بلادنا، لذلك نرفع شكوانا إلى الحلفاء العادليين ونحتج على الصهيونية التي تثير التعصب الديني في القرن العشرين والإثر والأنانية والطمع الخبيث الذي جر على الإنسانية بلاء هذه الحرب، ولنا الثقة العظمى بأننا سننال مطلبنا ما دام في العالم المتمدن عدل، وقد أثبتنا أن اليهود شرذمة صغيرة في البلاد.

(التوقيعات)

المحامي نجيب الحكيم (حيفا) إبراهيم هاشم (نابلس) داود شكري (الخليل) محمد صالح ()
عيسى العبسي (صاحب جريدة فلسطين) موسى شكري (الخليل) محمد سعيد مراد (غزة) عبد الحي
مراد (غزة) سليم عبد الرحمن (طولكرم) خليل عزت (الخليل) أحمد الشوا (غزة) محمد رستم (صنفد)
رشدي التميمي (نابلس) أحمد حمدي (نابلس) محمود علي خضرا (صنفد) حسين سرحان (عكا)
صبحي خضرا (صنفد) رشدي ملحس (نابلس) عبد القادر المظفر (القدس) عبد الله عمار (غزة) راجي
الطويل (عكا) أحمد حمدي (صنفد) قاسم درويش (صنفد) عارف شاهين (نابلس) عبد الهادي
اسماعيل (القدس) نجيب الحاج (يافا) سليم بركات (يافا) قسطندي الخوري (يافا) حمدان أو حسان
(نابلس) إسكندر فيعاني (يافا) خليل تادرس (يافا) خليلي صيدح (يافا) توفيق يوسف الملك
(يافا).

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx